انحصار اقسام السبق هذا والتحقيق ان مسبوقية العالم بالعدم انما هو بحسب امتداد وهمي يقدر به الامور شبيهة الزمان فان ثبت وجود
زمان هو مقدار الحركة لم يمتنع حدوثه بهذا الاعتبار وبهذا يظهر الجواب عما قيل انه لم يتقدم وجود الصانع على وجود العالم بقدر
غير متناه لزم حدوث الصانع او قدم العالم وان تقدم لزم قدم الزمان لانه معنى لا يتناهى القدر وجود قبليات وبعديات متقدمة
لا بداية لها وهو مستلزم قدم الحركة والجسم الفصل الثاني فيما يتعلق بالاجسام على التفصيل والكلام مرتب على اربعة

لا يليق الا بالجواد المطلق والجواب بعد تسليم امتناع ترك الجواد انه انما يلزم لو امكن وجود العالم في الازل على ان
يكون الازل ظرفا للامكان الا ترى ان الحادث بشرط الحدوث ممكن ازلا ووجوده في الازل محال دائما وقد سبق ذلك في بحث
الوجوب والامكان والامتناع الثالث قد سبق الكلام على ما يدعيه الفلاسفة من تركب الجسم من الهيولى والصورة
وكون الهيولى قديمة وكونها غير منفكة عن صورة ما الرابع لما كان الزمان اعني مقدار الحركة القائمة بالجسم قديما كان الجسم
قديما اما اللزوم فظاهر واما حقيقة الملزوم فلانه لو كان الزمان حادثا اي مسبوقا بالعدم عليه لا يكون بالعلية او الشرف
او الرتبة وهو ظاهر ولا بالطبع لان الزمان ممكن والممكن يقتضي لا استحقاقه الوجود والعدم نظرا الى ذاته فلا يفتقر لذاته
الى عدمه كيف والمتقدم بالطبع يجامع المتاخر وعدم الشيء لا يجامع وجوده فتعين ان يكون بالزمان وهو ايضا محال
لاستلزام وجود الزمان حين عدمه لان معنى التقدم بالزمان ان يوجد المتقدم في زمان لا يوجد فيه المتاخر والجواب بعد تسليم
وجود الزمان وكونه عبارة عن مقدار الحركة انا لا نم انحصار اقسام السبق في الخمسة المذكورة بالمعاني المذكورة لان سبق اجزاء
الزمان بعضها على البعض خارج عن ذلك فلكن سبق عدم الزمان على وجوده كذلك لا يقال التقدم والتاخر داخلان
في مفهوم اجزاء الزمان فان تقدم الامس على الغد ظاهر بالنظر الى نفس مفهومه ولا كذلك حال عدم الحادث بالنسبة الى وجوده
لانا نقول انما جاز ذلك من جهة ان الامس اسم للزمان الماخوذ مع التقدم المخصوص واما في نفس اجزاء الزمان فلا بل غايته
لزوم التقدم والتاخر فيما بينها لكونه عبارة عن اتصال غير قار ولو سلم فالحادث من حيث الحدوث ايضا كذلك اذ لا معنى له
سوى ما يكون وجوده مسبوقا بالعدم ولو سلم فالمقصود منع انحصار السبق في الاقسام الخمسة مستندا الى السبق
فيما بين اجزاء الزمان فانه ليس زمانيا بمعنى ان يوجد المتقدم في زمان لا يوجد فيه المتاخر ولا يضرنا تسميته زمانيا بمعنى آخر
وقد سبق تحقيق ذلك في موضعه هذا والتحقيق يريد ان الزمان عندنا امر وهمي يقدر به المتجددات وبحسبه يكون العالم
مسبوقا بالعدم وليس امرا موجودا من جملة العالم يتصف بالقدم او الحدوث فان ثبت للفلاسفة وجود الزمان بمعنى مقدار
الحركة لم يمتنع سبق العدم عليه باعتبار هذا الامر الوهمي كما في سائر الحوادث وبهذا يظهر الجواب عن استدلالهم على قدم العالم بان
وجود الباري عز وجل اما ان يكون متقدما على وجود العالم بقدر غير متناه او لا فعلى الاول يلزم قدم الزمان لان معنى
لا تناهي القدر وجود قبليات وبعديات متصرمة لا اول لها وهو معنى قدم الزمان ويلزم منه قدم الحركة والجسم لكونه مقدارا
لها وعلى الثاني يلزم حدوث الباري سبحانه وتعالى او قدم العالم لان عدم تقدمه على العالم بقدر غير متناه اما بان لا يتقدم عليه اصلا
وذلك بان يحصل معه في وقت حدوثه فيكون حادثا او يحصل العالم معه في الازل فيكون قديما واما بان يتقدم عليه بقدر متناه
وذلك بان لا يوجد قبل ذلك القدر فيكون حادثا وهو محال الفصل الثاني فيما يتعلق بالاجسام على التفصيل مثل البحث
عن خصوص احوال البسائط الفلكية او العنصرية او المركبات المزاجية او غير المزاجية او حال ما هو من اقسام بعض هذه
الاربعة جزء المقداري احتراز عن الجزء العقلي كالجنس والفصل او العيني كالهيولى والصورة فانه لا يكون
مثل الكل في الاسم والحد لا في البسيط ولا في المركب والماخوذ في كل قد يكون من الجسم البسيط والجسم المركب تفسيرين
احدهما وجودي والآخر عدمي له فالآن يشير الى ان ما جعل ماخذ التفسيرين اعني التالف من الاجسام المختلفة الطبائع وتساوي

لان الجسم ان تالف من اجسام مختلفة الطبائع فمركب والا فبسيط والبسيط اما فلكي او عنصري والمركب اما ممتزج او لا وقد يرسم البسيط بانه الذي يكون جزء
المقداري كالكل في الاسم والحد والمركب بخلافه والماخوذ في كل من تفسيري كل قد يعتبر حسا وقد يعتبر حقيقة فبالاعتبارين الحيوان مركب
والماء بسيط مطلقا والفلك بالتفسير الاول خاصة والذهب بالتفسيرين مركب حقيقة بسيط حسا وليعلم ان مباحث الفصل حكاية عن الجزء

مبني على اصول فاسدة او غير ثابتة القسم الاول في البسائط الفلكية وفيه مباحث المبحث الاول في اثبات المحدد قد سبق من الجهات ما هو حقيقي
بتوجه اليه بعض الاجسام بالطبع وهي العلو والسفل فلا بد لتحديدهما من جسم واحد كري محيط بالكل يتحدد بمحيطه القرب وبمركزه البعد
اما الوحدة فلانه لو تعدد مع احاطة البعض بالبعض يتعين المحيط للتحديد وبدونها كان كل في جهة من الآخر فلا يكون الجهة به بل قبله او معه

الجزء والكل في الاسم والحد قد يعتبر من حيث الحقيقة وقد يعتبر من حيث الحس فيحصل لكل من البسيط والمركب اربع تفسيرات مختلفة
بالعموم والخصوص متعاكسة في الوجودية والعدمية فللبسيط ما لا يتالف من المختلفات حقيقة ما لا يساوي حسا فالماخوذ
من الماخذ الاول للمركب وجودي وللبسيط عدمي ومن الماخذ الثاني بالعكس فمثل الحيوان لتالفه حسا وحقيقة من
الاجسام المختلفة وعدم مساواة جزئه الكل في الاسم والحد لا حسا ولا حقيقة كان مركبا باي تفسير فسر وباي اعتبار اخذ والماء
لعدم تالفه منها ولمساواة جزئه الكل فيهما كان بسيطا كذلك والفلك لعدم تالفه منها لا حسا ولا حقيقة كان مركبا
باي تفسير فسر وباي اعتبار اخذ والماء لعدم تالفه منها ولمساواة جزئه الكل فيهما كان بسيطا كذلك والفلك لعدم
تالفه منها لا حسا ولا حقيقة وعدم مساواة جزئه الكل كذلك كان بسيطا على التفسير الاول بالاعتبارين مركبا على
التفسير الثاني بالاعتبارين والذهب لتالفه من الاجسام المختلفة حقيقة لا حسا ولمساواة جزئه الكل حسا لا حقيقة
كان على التفسير الاول مركبا اذا اخذ باعتبار الحقيقة بسيطا اذا اخذ باعتبار الحس وعلى التفسير الثاني بالعكس وليعلم
يريد ان اكثر المباحث التي تورد في الاقسام الاربعة من هذا الفصل حكاية عن الفلسفة غير مسلم عند المتكلمين لابتنائها
على اصول ثبت فسادها مثل كون الصانع موجبا لا مختارا وان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد او لم يثبت صحتها
مثل كون الاجسام مختلفة بالحقيقة ومركبة من الهيولى والصورة القسم الاول في البسائط الفلكية جعل اول
المباحث في اثبات فلك محيط بجميع ما سواه من الاجسام يسمى محدد الجهات وتقرير البرهان انه قد سبق ان الجهات
موجودات ذوات اوضاع وانها حدود ونهايات للامتدادات وان العلو والسفل منها جهتان متعينتان
لا تتبدلان وهذا يستلزم وجود محدد يتعين وضعهما ويلزم ان يكون جسما واحدا كريا محيطا بالكل ليتعين
العلو باقرب حد من محيطه والسفل بابعد حد منه وهو المركز اما الجسمية فلوجوب كونه ذا وضع واما الوحدة
فلانه لو تعدد بان يكون جسمين مثلا فاما ان يحيط احدهما بالآخر او لا فان احاط كان هو المحدد اذ الاتصال
دون المحاط وان لم يحط كان كل منهما في جهة من الآخر فيكون متاخرا عن الجهة او مقارنا لها لا سابقا عليها ليصلح
محددا لها وايضا كل منهما انما يحدد جهة القرب منه دون البعد فانه غير متحدد والمطلوب اثبات ما يحدد الجهتين
المتقابلتين معا وفيه نظر لجواز ان يكون الجسمان بحيث يكون غاية القرب من كل منهما غاية البعد من الآخر فيتحدد
بهما الجهتان فلذا كان المختار هو الوجه الاول واما وجوب كونه كريا فلانه بسيط يمتنع زواله عن مقتضى طبعه
اعني الاستدارة اذ لو كان مركبا او بسيطا زال عن استدارته لزم جواز الحركة المستقيمة على اجزائه وهو محال ضرورة
انها لا تكون الا من جهة الى جهة فيكون الجهة قبله او معه فلا يكون متحددة به وجه اللزوم اما في البسيط فعلى الاستدارة
فهو ظاهر واما في المركب فلان تالفه لا يتصور الا بحركة بعض الاجزاء الى البعض ولان من لوازمه جواز الانحلال
لان كل واحد من بسائطه يلاقي باحد طرفيه شيئا غير ما يلاقيه بالطرف الآخر مع تساويهما في الحقيقة فيجوز ان يلاقي
ذلك الشيء بالطرف الآخر وذلك بالحركة من جهة الى جهة وفي هذا نظر لانه انما يستدعي تقدم الجهة على حركة الاجزاء لا على
نفس المركب وبهذا يظهر ان الاستدلال بهذا الوجه على بساطة المحدد ليس بتام لا لما قيل اشارة الى رد وجهين

على ان المتحدد بكل منهما يكون هو القرب منه لا البعد واما الكرية فلامتناع تركبه او زواله عن الاستدارة لاقتضائهما جواز الحركة المستقيمة التي لا يكون الا من جهة
الى جهة فينافي كون الجهة به لا لما قيل ان غير الكري انما يحدد القرب دون البعد فانه ثم ولو حركته سيما على الجسم المستدير يستلزم وقوع الخلاء فانه
لو فرض وقوع مقعر المحدد مستديرا ومحدبه بيضيا يتحرك على قطره الاطول او عدسيا يتحرك على قطره الاقصر لم يلزم الخلاء واما الاحاطة فلان غير المحيط

ما لا يتالف منها حسا ما يساوي جزء الكل حقيقة ما يساويه حسا والمركب ما يتالف حقيقة ما يتالف حسا ما لا يساوي حقيقة

الزايل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)